تطوير أنموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي

الأستاذ الدكتور أحمد الخطيب
قسم الإدارة التربوية- جامعة جدارا
إربد/ الأردن

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تطوير أنموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي ومن المتوقع اعتماد هذا الأنموذج من قبل مؤسسات التعليم العالي العربية لضمان جودة مدخلات وعمليات ومخرجات هذه المؤسسات وسوف يسهم هذا الأنموذج (أنموذج الخطيب) في تطوير وتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي العربية فضلا عن تعظيم كفاءتها وفاعليتها لكي تتواءم مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات خطط التنمية الشاملة والمستدامة في الوطن العربي وقد تكوَّن مجتمع البحث من 60 خبيراً في مجال التعليم العالي في الوطن العربي رؤساء جامعات ونوابهم وأعضاء هيئات تدريس أو مجالس أو لجان الاعتماد وضبط الجودة) وقام الباحث بتطوير استبانه تكونت من 118 فقرة وتمثِّل المعايير المقترح اعتمادها للحكم على درجة جودة مؤسسات التعليم العالي موزعه على المحاور الآتية:

- الرؤية والرسالة والأهداف
- الحاكمية والتنظيم.
- البرامج التربوية.
- التعلم والتعليم.
- مصادر التعلم والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات.
-المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية.
- البحث العلمي.
- التمويل.
- الرقابة والمساءَلة والتقويم.
- المخرجات.

وقد تمَّ تحليل البيانات التي تمَّ جمعها إحصائيا باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكشفت نتائج البحث عن وجود اتفاق (بدرجه كبيرة جدا) بين أفـــراد مجتمـــع البحث لاعتماد المعايير المقترحة في الأنموذج (أنموذج الخطيب للاعتماد وضبط الجودة) للحكم على درجة جودة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

التبرير:

لقد احتلت قضية جودة التعليم العالي اهتماماً كبيراً - منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين - وأصبحت تشكل تحدياً كبيراً لمؤسسات التعليم العالي، لما لها من انعكاسات واضحة على نوعية البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات، وعلى الحراك الأكاديمي والمهني والتنافس الدولي (سلامة، 2005).

كما مثل دخول العديد من دول العالم المتقدمة والنامية في مرحلة التعليم العالي الجماهيري دعوة صارخة لتطوير برامج تعليم عالي متنوعة وذات نوعية عالية وقادرة على ضمان جودة مخرجات هذا التعليم ومواءَمتها مع متطلبات سوق العمل وحاجات المجتمعات المتجددة والمتغيرة.

يزاد على ذلك، فإنَّ قضية تقييم النوعية وتوكيدها وضبطها في التعليم العالي قد أصبحت تشكل قضية مركزية خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب إدراك العلاقة بين جودة هذا التعليم والنمو الاقتصادي من جهة، والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة من جهة أخرى، وذلك نظراً للدور الفعّال المتوقع أن يؤديه خريجو التعليم العالي في المجتمع، الذي يشهد تحولات جذرية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية والإدارية.

ولقد ساد الاعتقاد لدى العديد من مؤسسات التعليم العالي بأنَّ المؤسسات التي تعزل نفسها عن المعايير العالمية للجودة لن تكون قادرة على أن تسهم في تنمية مجتمعاتها وفي وضع بلدانها في عداد الدول التي تشارك بصورة ملموسة في عمليات التبادل الاقتصادي والتجارة الحرة التي توسعت إلى حد كبير في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي

والعشرين في ظلِّ التكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية العملاقة ولا تزال تتوسع وتمتد جذورها إلى ميادين النشاط الإنساني كافة.

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنَّ مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لا تستطيع أن تعزل نفسها عن هذا المناخ الدولي والمتمثل بالحرص على الجودة وتوكيدها وضبطها.

وقد تمثلَّ اهتمام مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بالجودة من خلال إنشاء هيئات أو مجالس أو لجان وطنية للاعتماد وضبط الجودة، ومنها على سبيل المثال:

1. مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي/ الأردن (2003م). وقد تمَّ تحويله إلى هيئة اعتماد عام (2007م).
2. اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد/ مصر (2001م).
3. الهيئة العليا للتقويم والاعتماد/ السودان (2005م).
4. الهيئة الوطنية لتقييم النوعية في التعليم العالي/ لبنان (2003م).
5. الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي/ فلسطين (2003م).
6. مجلس الاعتماد للتعليم العالي/ سلطنة عمان (2003).

ونظراً لحداثة تجربة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي في مجال الاعتماد وضبط الجودة لهذه المؤسسات، فإنَّ الحاجة تبدو ملِّحه لإجراء هذا البحث الذي يهدف إلى تطوير أنموذج لضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

مشكلة البحث:

إنَّ أية مراجعة لتجارب مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي في مجال الاعتماد وضبط الجودة تكشف بوضوح عن اعتماد هذه المؤسسات على تجارب مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية ونقلها حرفياً، هذا مع العلم بأنَّ هذه التجارب قد مضى عليها حوالي قرن من الزمان. وقد تطورت هذه التجارب ونضجت آخذة في حسبانها التطورات والتغيرات التي طرأت على المجتمع الأمريكي في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعلوماتية والتكنولوجية والإدارية.

ولذلك فإنَّ اعتماد هذه التجارب في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي لا يستجيب لطبيعة الدور الذي يجدر الاطلاع به من قبل هذه المؤسسات والذي يجب أن يستجيب لحاجات المجتمعات العربية المتغيَّرة والمتجددة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

فضلاً عن ذلك فإنَّ مراجعة هذه التجارب والاطلاع على القوانين والأنظمة المتعلقة بهيئات أو لجان أو مجالس الاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، إنَّما تشير إلى تفاوت أو اختلاف المعايير التي يتمُّ استخدامها لاعتماد هذه المؤسسات وللحكم على جودتها.

ولذلك، فقد أمكن تلخيص مشكلة هذا البحث على النحو الآتي:

"تطوير أنموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي". بحيث يتضمن هذا الأنموذج المعايير التي سيتم اعتمادها للحكم على جودة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

أهداف البحث:

1. يهدف هذا البحث إلى تطوير أنموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، ومن المتوقع اعتماد هذا الأنموذج من قبل مؤسسات التعليم العالي العربية لضمان جودة مدخلات وعمليات ومخرجات نظم التعليم العالي العربية.
2. كما يهدف هذا البحث إلى تطوير وتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي العربية لكي تتلاءَم مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات خطط التنمية الشاملة والمستدامة في الوطن العربي.

أهمية البحث:

تشكل جودة نظام التعليم العالي ككل أحد الاهتمامات الرئيسة للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد شكل مفهوم الجودة المحور المركزي لاهتمامات الدول بشأن التعليم العالي على تنوعها وتشعبها، مع التوسع الكمِّي بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي حتى الكفاءة الداخلية وجودة الأداء، مروراً بمواءَمة مخرجات النظام لاحتياجات أسواق العمل واستجابتها لمتطلبات خطط التنمية الوطنية الشاملة المستدامة.

وإن تطوير أنموذج للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي يتطلب اعتماد معايير ووضع مؤشرات تدل على درجة تحقيق هذه المعايير ومحكات تساعد على الحكم بما هو مقبول أو غير مقبول. ومن أهم المعايير المتداولة عالمياً الآتي (سلامة، 2005):

1) أن يؤمِّن نظام التعليم العالي إمكان الالتحاق به لجميع المواطنين الراغبين والقادرين على متابعة الدراسة في هذه المرحلة التعليمية.

2) أن يؤمِّن النظام إلى حد كبير المواءَمة ما بين مخرجاته التعليمية واحتياجات أسواق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة والمتكاملة.

3) أن يؤمِّن النظام مخرجات تعليمية ذات جودة عالية قادرة على التنافس في إطار العولمة وتجارة السوق.

4) أن يسهم النظام في تقدُّم المعرفة والتعمق بها وفي تقدُّم التقانات والفنون من خلال البحث العلمي والتجديد ونقل المعرفة إلى تطبيقات عملية.

5) أن يسهم النظام بشكل مباشر في التنمية بأشكالها المختلفة وتنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة تؤدي إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

6) أن يتمتع النظام بفعالية عالية في التسيير والإدارة وفي استخدام الموارد المادية والمالية والمعرفية والتكنولوجية والبشرية المتاحة.

7) أن يحترم الأعراف الدولية بشأن الحريات الأكاديمية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي وحقوق العاملين فيها والطلبة.

8) أن يستقطب النظام نسبة ما من الطلبة من خارج البلد المعني وتسهيل الحراك الأكاديمي بين الدول.

ولذلك، فإنَّ هذا البحث سوف يسهم في تطوير معايير للاعتماد وضبط الجودة تغطي جميع مكونات أو عناصر نظام التعليم العالي، فضلاً عن أن تطبيق هذه المعايير في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي سوف يسهم في تحسين أداء هذه المؤسسات لتتلاءَم مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل واحتياجات خطط التنمية الشاملة والمستدامة.

الإطار النظري للبحث:

لقد احتلَّ موضوع دراسة المؤسسات أو التنظيمات الإدارية وفقاً لمنحى النظم اهتماماً خاصاً، خلال العقود الثلاثة الماضية، من منظور أنَّ استخدام هذا المنحى له عدة مزايا بالمقارنة مع المنحى التقليدي لدراسة التنظيمات الإدارية.

إذْ إنَّ منحى تحليل النظم يركِّز الاهتمام على أهداف التنظيم، كما يركِّز على مدخلات وعمليات التنظيم في دراسة التنظيمات الإدارية للجامعة، والمرتبطة بمبدأ الكلفة/ الفاعلية وبأنموذج التخطيط - البرمجة - الموازنة، فإنَّ صناع القرار الإداري يكون لديهم القدرة على التحكم بشؤون التنظيم الإداري للجامعة - يزاد على ذلك أنَّ التقدم الذي حدث خلال السنوات الأخيرة في مجال علم الإدارة قد اعتمد بشكل أساسي على استخدام طرق وتقنيات فعَّالة من مثل تحليل النظم - لتحقيق فهم أفضل للعملية الإدارية. إذ إنَّ استخدام منحى تحليل النظم قد ساعد في تحقيق فهم أفضل لكيفية عمل التنظيمات الإدارية، وماذا أنجزت هذه التنظيمات، فضلاً عن تحقيق معرفة أفضل بالكيفية التي تمَّ فيها توظيف موارد وتقنيات هذه التنظيمات ولقد تمَّ اعتماد منحى النظم في هذا البحث نظراً لما يتمتع به من تكامل وشمولية. فالنظام - أيَّ نظام - يتكون من مجموعة من النظم الفرعية التي تتفاعل فيما بينها وتؤثِّر وتتأثَّر ببعضها بعضاً، والنظام يتضمن أيضاً معنى الشمولية Inclusive أي إنَّه يجب أن يشتمل على العناصر الفرعية المكونة للنظام جميعها، كما أنَّه يتضمن معنى الاستثناء Exclusire، أي إنَّه يجب أن يستثني أيَّ عنصر لا ينتمي إلى هذا النظام.

وإن دراسة الجامعة وفقاً لمنحى تحليل النظم، يترتب عليه النظر إلى الجامعات على أساس أنَّها تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسة هي:

1. المدخلات.
2. العمليات.

3.المخرجات.

وإنَّ المدخلات والعمليات ما هي إلاَّ وسائط وأدوات ونشاطات لتحقيق الأهداف التي تتطلع الجامعة لبلوغها. وفيما يأتي أنموذج يوضِّح منحى تحليل النظم في الجامعة ومكوناته:

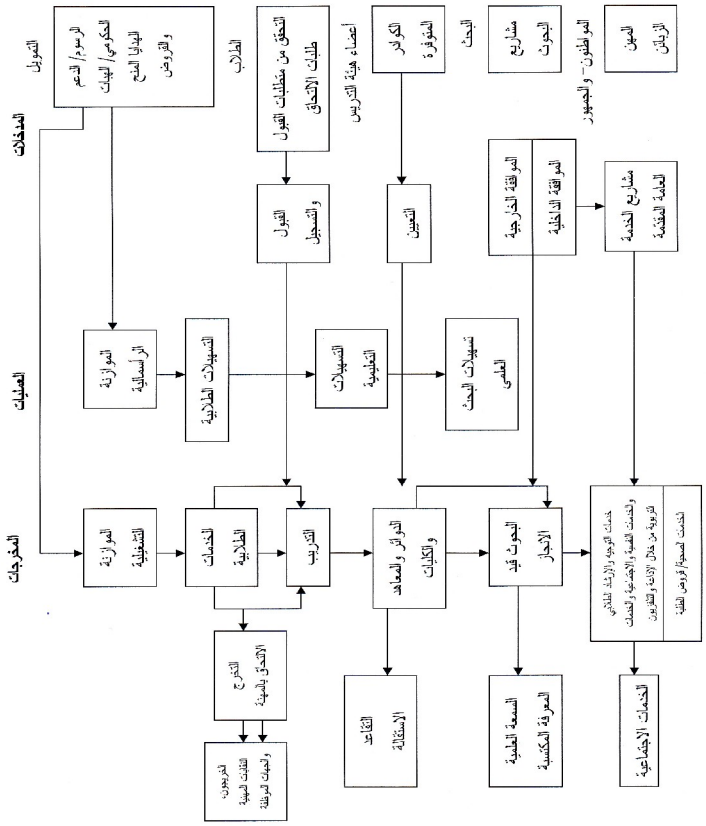

شكل رقم (1) الجامعة كنظام

يتضح من الأنموذج السابق أنَّ المدخلات الرئيسية للجامعة هي على النحو الآتي:

1. التمويل.
2. الطلاب.
3. أعضاء هيئة التدريس.
4. مشاريع البحوث العلمية.
5. المواطنون المنتفعون من خدمات الجامعة.

ويتضح من الأنموذج أيضاً أنَّ العمليات الرئيسية للجامعة هي على النحو الآتي:

1. الموازنة الرأسمالية والموازنة التشغيلية.
2. عمليات قبول وتسجيل الطلاب.
3. استقطاب وتعيين أعضاء هيئة التدريس.
4. التسهيلات الطلابية والتعليمية وتسهيلات البحث العلمي.
5. الخدمات الطلابية (خدمات التوجيه والإرشاد والخدمات النفسية والاجتماعية والصحية ... إلخ).
6. التدريس.
7. البحوث العلمية.
8. خدمة المجتمع.

كما يتضح من الجدول أنَّ المخرجات الرئيسية للجامعة وهي:

1. الخريجون والدرجات العلمية الممنوحة من قبل الجامعة.

2.الفرص المتاحة لتعيين الخريجين في الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة.

3.العلاقات المهنية بين الخريجين من جهة والنقابات المهنية والجهات الموظفة من جهة أخرى.

الأنموذج المقترح:

إنَّ أية مراجعة للأنظمة والقوانين والأهداف التي تحكم عمل هيئات أو مجالس أو لجان الاعتماد وضبط الجودة على المستوى العربي يمكنها أن تكشف عن الحقائق الآتية:

1 .الخلط في استخدام المصطلحات: حيث يتمُّ استخدام مصطلحات الاعتماد والترخيص وضمان الجودة وتوكيدها والدراسة الذاتية والتقويم للتعبير عن المعنى نفسه. هذا مع العلم أنَّ كل مصطلح من هذه المصطلحات له معنى مختلف عن المصطلحات الأخرى.

2. الاختلاف أو التفاوت في عدد المحاور أو المجالات أو المعايير المعتمدة من هيئات أو مجالس أو لجان الاعتماد. حيث إنَّ بعضها قد اشتمل على (14) محوراً أو معياراً، وأنَّ بعضها الآخر قد اشتمل على (11) محوراً، في حين أنَّ بعضها قد اشتمل على (8) محاور أو (5) محاور أو (4) محاور.

ولعلَّ هذا الاختلاف أو التفاوت، إنما يعكس قصوراً في فهم طبيعة نظام التعليم العالي ومكوناته. إذ إنَّه من غير المعقول أن يصل هذا الاختلاف أو التفاوت إلى هذا الحد الكبير.

3. إنَّ هيئات أو مجالس أو لجان الاعتماد في الوطن العربي قد اعتمدت نفس المجالات أو المحاور أو المعايير المعتمدة عند هيئات الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية، دون الأخذ بالحسبان التفاوت أو الاختلاف بين البيئات الأكاديمية والاجتماعية

والاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والبيئات الأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.

4. حداثة التجارب العربية في مجال الاعتماد وضبط الجودة -حديثة العهد نسبيا-. حيث إنَّ جميع هذه التجارب قد بدأت في الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية. ومن ثمَّ فإنَّ هذه التجارب تفتقر إلى الأصالة وما زالت في طور التجربة والخطأ بالمقارنة مع تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، التي مضى عليها حوالي قرن من الزمان في الولايات المتحدة الأمريكية.

5. الإشراف من الدولة أو الهيئات المهنية الخاصة: حيث تشير جميع تجارب الدول العربية في مجال الاعتماد وضبط الجودة إلى اعتمادها على أنظمة وقوانين ومعايير تضعها الدولة، مقابل أنظمة وقوانين ومعايير يتمُّ وضعها من قبل هيئات مهنية خاصة في الدول المتقدمة، وبخاصة تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

6. تشير تجارب الدول العربية إلى أنَّ وظائف أو مهمات هيئات أو مجالس أو لجان الاعتماد ينحصر عملها بالمراقبة والتفتيش على الجامعات الخاصة على وجه التمديد، ولا يمتدُّ عملها ليشمل الجامعات والمعاهد الحكومية. هذا مع العلم أنَّ الجامعات الخاصة حديثة العهد أو الإنشاء في الوطن العربي بالمقارنة مع الجامعات الحكومية (بشور، 2005). وكأن هذه الهيئات أو المجالس أو اللجان قد أعفت الجامعات الحكومية من ضرورة التحقق من التزامها بمعايير الاعتماد وضبط الجودة.

7. إنَّ جميع أعضاء الهيئات أو المجالس أو لجان الاعتماد تقوم بمهامها على أساس غير متفرغ. ومن المشكوك فيه قدرة هؤلاء الأعضاء على الاضطلاع بمهامهم

ومسؤولياتهم المناطة بهم بموجب القوانين والأنظمة الناظمة لعمل هـذه الهيئـات أو المجالس أو اللجان.

ونظراً لجوانب القصور المشار إليها أعلاه، فقد قام الباحث بتطوير أنموذج للاعتمـاد أو ضبط الجودة، يتصف بالخصائص الآتية:

1. الشمولية: إنَّ هذا الأنموذج يتضمن جميع مكونات أو عناصر نظام التعليم العالي.
2. رصد حركة نظام التعليم العالي بمدخلاته وعملياته ومخرجاته.
3. الحداثة: إنَّ هذا الأنموذج يتصف بالحداثة، وليس تقليداً أو نقـلاً لنمـاذج الاعتمـاد وضبط الجودة المعروفة على المستوى الدولي، فضلاً عن أنَّه ليس تقليـداً أو نقـلاً لنماذج الاعتماد وضبط الجودة التي تمَّ اعتمادها من قبل الهيئـات أو الجهـات أو الجامعات في الوطن العربي.
4. تنظيم حيثيات الأنموذج في تسلسل منطقي بحيث تتفاعل وتـؤثّر وتتـأثرَّ بعـضها ببعض.
5. التخلص من التكرار أو التداخل بين العناصر التي بدت واضحة في أكثر النماذج التي نظرنا فيها، سواء أكانت نماذج عربية أو أجنبية.

وفيما يأتي شكل يبيِّن مكونات أو عناصر هذا الأنموذج:

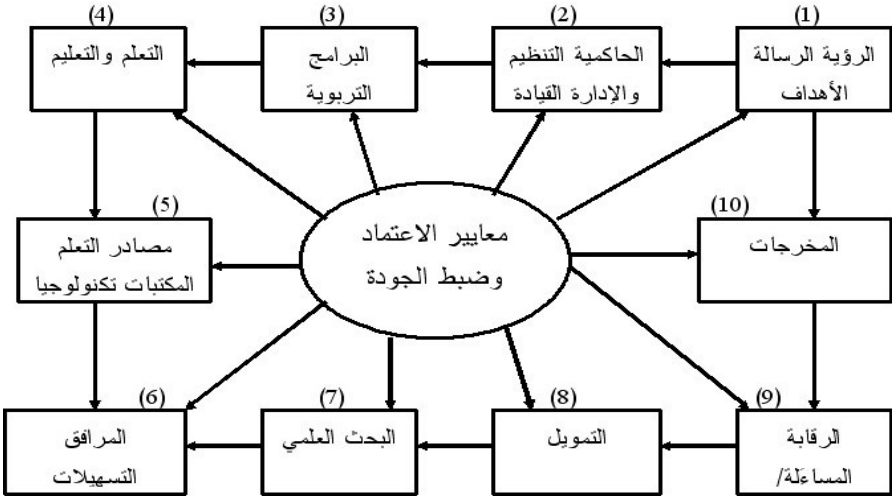

(أنموذج الخطيب)

للاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع هذا البحث من الفئات الآتية:

1. رؤساء الجامعات ونوابهم.
2. خبراء ومختصون في الاعتماد وضبط الجودة.
3. أعضاء هيئات ومجالس ولجان الاعتماد وضبط الجودة.

عيِّنة البحث:

لقد تمَّ اختيار عيِّنة عشوائية مقصودة من مجتمع البحث من المشاركين في ورشة العمل الثانية والتي عقدت في عمان الأردن تحت شعار (ضمان جودة التعليم العالي في

الجامعات العربية/ آليات التقويم الذاتي والخارجي) خلال الفترة 23/ 24/ نوفمبر/ تشرين الثاني 2008. وقد تمَّ توزيع (60) استبانة على المشاركين في الورشة، وبلغ عدد الاستبانات التي تمَّ استرجاعها (51) استبانة، أي بنسبة (85%) من عيِّنة البحث.

أداة البحث:

لقد تمَّ تطوير استبانة البحث اعتماداً على الأدبيات والنماذج المتعلقة بالاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي العربية والدولية. وقد تكوَّنت الاستبانة في صورتها الأولية من (111) فقرة موزَّعة على عشرة مجالات. وبعد أن تمَّ عرض الأداة على مجموعة من الخبراء والمختصين في الاعتماد وضبط الجودة، فقد تمَّ اعتماد الأداة التي استخدمت في البحث، وقد تكوَّنت من (118) فقرة موزَّعة على مجالات البحث، على النحو الآتي:

1 -الرؤية والرسالة والأهداف: الفقرات من 1 - 15.
2 -الحاكمية والتنظيم: الفقرات من 14 - 26.
3 -البرامج الدراسية: الفقرات من 27 - 37.
4 -التعلم والتعليم: الفقرات من 38 - 50.
5 -مصادر التعلم والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات: الفقرات من 51 - 69.
6 -المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية: الفقرات من 70 - 80.
7 -البحث العلمي: الفقرات من 81 - 90.
8 -التمويل: الفقرات من 91 - 101.
9 -الرقابة والمساءلة والتقويم: الفقرات من 102 - 108.
10 -المخرجات: الفقرات من 109 - 118.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة البحث تمَّ إدخال البيانات في الحاسوب، وتمَّ استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) ومعالجتها إحصائياً، حيث استخدمت المعالجات الإحصائية الآتية:

1 -للإجابة عن السؤال الأول تمَّ استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الاستبانة.

2 -للإجابة عن السؤال الثاني تمَّ استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات الميعارية لفقرات الاستبانة.

وللحكم على درجة التقدير لفقرات الاستبانة تمَّ استخدام سلَّم ليكرت الخماسي على النحو التالي:

درجة التقدير	المدى
1. أوافق بدرجة كبيرة جداً	5 - 4.23
2. أوافق بدرجة كبيرة	4.22 - 3.42
3. أوافق بدرجة متوسطة	3.41 - 2.61
4. أوافق بدرجة قليلة	2.60 - 1.81
5. أوافق بدرجة قليلة جداً	1.80 -1

تعريف المصطلحات:

1.الاعتماد Accreditation:

العملية التي يتمُّ من خلالها مراجعة النوعية من الخارج، وتستعمل في التعليم العالي لتفحص الكليات والجامعات والبرامج من أجل ضمان الجودة وتحسين النوعية مجلس أعلى والتعليم العالي (شيا).

Council for Higher Education Accreditation (CHEA).

وعرَّف الاعتماد بأنه العملية التي تضمن للمجتمع التربـــوي وللجمهـــور العـــام وســـائر المنظمات أنَّ المؤسسة التي جرى اعتمادها قد وفّت بالمعايير العالية للجودة والفعالية (هيئة الولايات الغربية للاعتماد في أمريكا).

Westren Association of Schools and Colleges- Accrediting Commission for Senior Colleges and onirersities (WASC) (www.wascweb.org).

2.ضمان الجودة Quality Control:

عملية منظمة لتفحص النوعية تفضي إلى التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية (أو البرنامج) بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقاً. إذ إن المؤسسة تـــضمن الجودة لنفسها، وحيث إن الجهة الخارجية تضمن للجمهـــور العـــام (الأهـــل، الطـــلاب، مؤسسات الاستخدام) جودة التعليم في المؤسسة (عدنان الأمين، 2005) ضمان الجودة في الجامعات العربية، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (الكتاب السنوي الخامس)، بيروت.

3.الأنموذج:

تصوَّر إدراكي للمجالات أو المحاور التي يتكون منها النظـــام (نظـــام التعلـــيم العـــالي) ويتضمن العناصر المكونة للنظام جميعها وهو ترجمة لنظريات ثبتت مصداقيتها أكاديمياً، وخلاصة فكر إنساني أكاديمي متخصص وجهد علمي يستند إلـــى التجربـــة والمقارنـــة ويعتمد على معايير إدارية وفنية تدعم التطبيق العملي للأنموذج (الخطيب، 2008).

نتائج البحث:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما تقدير درجة موافقة أفراد عيِّنة البحث على مجالات معايير الاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي؟

وللإجابة عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات البحث، وفيما يلي جدول يوضِّح ذلك:

الجدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع المجالات الدراسة ولكل مجال على حدة

ت	المجال	عدد المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
1	الرؤية والرسالة والأهداف	13	4.415	0.4397	3
2	الحاكمية والتنظيم	13	4.323	0.6170	7
3	البرامج الدراسية	11	4.342	0.6173	6
4	التعلم والتعليم	13	4.262	0.6249	8
5	مصادر التعلم والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات	19	4.510	0.4505	1
6	المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية	11	4.367	0.5812	4
7	البحث العلمي	10	4.352	0.6893	5
8	التمويل	11	4.251	0.7896	9
9	المراقبة والمساءلة والتقويم	7	4.503	0.5591	2
10	المخرجات	10	4.052	1.0709	10
	الكلي	118	4.340	0.5474	

يوضّح الجدول رقم (1) أنَّ المتوسط الحسابي الكلّي لجميع مجالات معايير الاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي قد بلغ (4.340) وبانحراف معياري مقداره (0.5474)، وأنَّ هذا المتوسط الحسابي يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً على هذه المعايير عند أفراد عيِّنة البحث. ويتضح أيضاً من الانحراف المعياري على أنَّ هناك اتفاقاً بين أفراد عيِّنة البحث على اعتماد هذه المعايير، لأنَّ الانحراف المعياري بين تقديراتهم بشكل عام كان صغيراً جداً.

أما من حيث المجالات، فإنَّ الجدول يوضّح أيضاً أنَّ هذه المجالات جميعها تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (4.052) و(4.510). وتقع المجالات جميعها ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً، باستثناء مجال المخرجات فقد حظي بدرجة موافقة كبيرة. وقد حظي مجالا مصادر التعليم والمكتبات بأكبر نسبة اتفاق بين أفراد عيِّنة البحث يليه مجال الرقابة والمساءَلة والتقويم ويليه مجال الرؤية والرسالة والأهداف ويليه مجال المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية وقد احتلَّ مجال البحث العلمي المرتبة الخامسة ومجال البرامج الدراسية المرتبة السادسة ومجال الحاكمية والتنظيم المرتبة السابعة ومجال التعلمُّ والتعليم المرتبة الثامنة ومجال التمويل المرتبة التاسعة ومجال المخرجات المرتبة العاشرة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما تقدير درجة موافقة أفراد عيِّنة البحث على فقرات مجالات البحث والتي تمثَّل بمعايير الاعتماد وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي؟

وللإجابة: عن هذا السؤال، تمَّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجالات البحث. وفيما يلي عدد من الجداول التي توضِّح ذلك.

المجال الأول: الرؤية والرسالة والأهداف:

فيما يلي جدول يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لفقرات المجال الأول.

1 - مجال الرؤية والرسالة والأهداف:

فيما يلي جدول يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال الرؤيـــة والرسالة والأهداف:

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال الرؤية والرسالة والأهداف

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
1	صياغة رؤية واضحة ومحددة للجامعة ترتكز على الخطة الاستراتيجية لنظـــام التعليم العالي في الدولة.	4.840	0.473	1
2	تؤكِّد الرؤية على التزام الجامعة بتوفير تعليم عالٍ وفقاً لمعايير الجودة والتميز والإبداع.	4.680	0.476	2
3	صياغة الرؤية على التصورات المستقبلية للتطورات والتغيرات المتوقعة فـــي المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة.	4.440	0.651	6
4	صياغة رسالة للجامعة في اعتبارها متطلبات العولمة والخصخـــصة وتجـــارة السوق والتنافس الدولي.	4.320	0.690	9
5	تؤكِّد رسالة الجامعة الأدوار أو الوظائف التي يجدر بالجامعة الاطلاع عليها.	4.520	0.586	4
6	توفِّر الجامعة فرص الالتحاق على نحو متكافئ لجميع الراغبين والقـــادرين على متابعة الدراسة في هذه المرحلة التعليمية بمختلف مستوياتها وتخصصاتها.	4.480	0.586	5
7	تسهم الجامعة في تقديم المعرفة العلمية وتوسيع نطاقها واستخداماتها والتعمـــق بها.	4.560	0.583	3
8	تسهم الجامعة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.	4.320	0.690	9

9	تسهم الجامعة في تقديم الثقافات والفنون وتحويل المعرفة إلى متطلبات عملية.	4.240	0.879	10
10	تسهم الجامعة في تنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة لخدمة المجتمع.	4.440	0.712	5
11	حرص الجامعة على تمكين الطلاب من اكتساب مهارات اللغة العربية باعتبارها المعبّر عن هوية الأمة العربية والإسلامية وثقافتها.	3.920	0.997	11
12	تعمل الجامعة على تمكين الطلاب من اكتساب مهارات اللغات - الأجنبية وبخاصة الإنجليزية والفرنسية.	4.400	0.913	8
13	تعمل الجامعة على إكساب الطلاب مهارات التفكير الناقد والحوار واحترام الرأي والرأي الأخر وإشاعة ثقافة التسامح وتقبل التنوع ونبذ العنف والتطرف.	4.415	0.440	7
	الكلي	4.415	0.4397	

يوضّح الجدول رقم (2) أنَّ المتوسط الحسابي الكلِّي لهذا المجال قد بلغ (4.415) وبانحراف معياري مقداره (0.4397) وأنَّ هذا المتوسط الحسابي يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

(4.840) و(4.240). أي إنَّها تقع جميعها ضمن مدى (درجة موافقة كبيرة جداً). وبكلمات أخرى، فإنَّ هنالك اتفاقاً بين أفراد عيِّنة البحث على اعتماد هذه المعايير بالنسبة لهذا المجال (مجال الرؤية والرسالة والأهداف) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

2 - مجال الحاكمية والتنظيم:

فيما يلي جدول يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال الحاكمية والتنظيم:

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال الحاكمية والتنظيم

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
14	يتمّ اختيار أعضاء مجلس أمناء الجامعة وتعيينهم من أشخاص مؤهلين ويمتلكون مهارات قيادية وقادرين على رسم السياسات وصياغة الاستراتيجيات واتخاذ القرارات التي تسهم في تحقيق أهداف الجامعة.	4.640	0.569	2
15	تعتمد الجامعة آلية لاختيار وتعيين القيادات الجامعية ترتكز على الجدارة والنزاهة والتخصص.	4.320	1.145	5
16	تمتلك القيادات الجامعية على وضع السياسات والخطط الإستراتيجية وتحديد الالولويات.	4.200	0.957	8
17	تمتلك القيادات الجامعية القدرة على التنظيم وإقامة البناء المؤسسي ومهارات المحافظة على أداء النظام لوظيفته واختيار الطرق والإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف الجامعة.	4.280	0.843	6
18	تمتلك القيادات الجامعية القدرة على تجميع وتخصيص الموارد واستثمارها على النحو الأفضل.	4.160	0.850	11
19	تعتمد القيادات الجامعية مبادئ الإدارة التشاركية أو إدارة الفريق وإثارة دافعية المرؤوسين للعمل وتحفيزهم وتعزيز الأداء المتميز والمبدع لدى العاملين.	4.200	0.817	8
20	تمتلك القيادات الجامعية القدرة على إيجاد نوع من التوازن بين تلبية احتياجات العاملين وتحقيق احتياجات العمل.	4.200	0.764	8
21	تمتلك القيادات الجامعية الحكمة السياسية التي تؤهلها لحلّ أي تناقض أو صراعات- داخل الجامعة وخارجها- قد تبرز وتؤثّر سلباً على أداء الجامعة لرسالتها.	4.080	0.954	13
22	تطبّق الجامعة نظام الإدارة الالكترونية في جميع الإجراءات الإدارية(تسجيل الطلاب استقطاب أعضاء 0.823هيئة التدريس والإداريين الأمور المالية شؤون 0.627العاملين...إلخ).	4.280	0.843	6
23	تحرص القيادات الجامعية على أخلاقيات وقيم الوظيفة العامة والمتمثلة بالإخلاص في العمل والانتماء المهني وأن تكون هذه القيادات قدوة في سلوكها للمرؤوسين.	4.480	0.823	4

24	يتضمّن الهيكل التنظيمي للجامعة على الوحدات الإدارية التي تساعد على تحقيق وظائف وأهداف الجامعة.	4.680	0.627	1
25	يتّصف الهيكل التنظيمي للجامعة بالوضوح والشفافية والرشاقة وتتضح فيه خطوط الاتصال والتواصل الرأسية (من أعلى إلى أسفل) والأفقية والصاعدة (من أسفل إلى أعلى) مما يساعد في العمل ويزيد من الإنتاجية.	4.520	0.653	3
26	تعتمد الجامعة نظاماً للحوافز يقوم على الجدارة في الأداء والتميّز في الإنتاج.	4.160	1.028	11
	الكلّي	4.323	0.6170	

يوضّح الجدول رقم (3) أنَّ المتوسط الحسابي الكلّي لهذا المجال قد بلغ (4.323) وبانحراف معياري مقداره (0.6170). وأنَّ هذا المتوسط الحسابي يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

أمَّا من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال فقد تراوحت بين (4.680) و(4.080). أي أنَّها تقع ضمن مدى (درجة موافقة كبيرة جداً، باستثناء الفقرات (18، 21، 26) فإنَّها تقع ضمن مدى (درجة موافقة كبيرة).

وبكلمات أخرى، فإنَّ هنالك اتفاقاً بين افراد عيِّنة البحث على اعتماد هذه المعايير بالنسبة لهذا المجال (الحاكمية والتنظيم) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

3 - مجال البرامج الدراسية:

فيما يلي جدول يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال البرامج الدراسية:

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال البرامج الدراسية

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
27	تحرص الجامعة على وضع الخطط والبرامج الدراسية التي تساعد على تحقيق الوظائف والأهداف الموضوعة لها.	4.840	0.770	1
28	تحرص الجامعة على تحديث الخطط والبرامج الدراسية وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة التحولات والتغيرات التي تطرأ على المجتمع بفعل ظواهر العولمة والخصخصة وتجارة السوق والتنافس الدولي.	4.840	0.714	1
29	تحرص الجامعة على تضمين الخطط والبرامج الدراسية المهارات التي تتطلبها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة المعرفية وثورة الجودة والتميّز والإبداع.	4.250	0.586	2
30	تحرص الجامعة على وضع الخطط والبرامج الدراسية التي تتصف بالمرونة لمقابلة الاحتياجات المتفاوتة بين الطلاب والفروق الفردية فيما بينهم.	4.200	0.817	6
31	تحرص الجامعة على مواءمة الخطط والبرامج الإدارية مع احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل والإنتاج لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.	4.360	0.700	4
32	تحرص الجامعة على تقديم البرامج الدراسية التي تتواءم أو تتكيف مع المستجدات العالمية في مجال ثورة التكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات.	4.400	0.646	3
33	تحرص الجامعة على تقديم البرامج الدراسية التي تربط (أي أن تكون ذات علاقة)بالاحتياجات والمطالب المتغيرة للمجتمعات المعاصرة	4.360	0.700	4
34	تحرص الجامعة على تحقيق التكامل بين الخطط والبرامج الدراسية النظرية من جهة والخبرات العملية والتطبيقية والمشروعات التربوية والاكتشافات العلمية من جهة أخرى.	4.130	0.870	7
35	تحرص الجامعة على إشراك الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والنقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني في تطوير الخطط والبرامج الدراسية.	4.130	1.143	7
36	تحرص الجامعة على توفير بيئة تنظيمية مناسبة تحفّز الإبداع والتميّز المؤسسّي وتشجّع العاملين على تقديم المبادرات لتحسين الخطط والبرامج الدراسية وتطويرها.	4.240	0.970	5
37	توفّر الجامعة للطلاب البرامج الدراسية التي تعتمد توظيف أو استخدام أساليب التعلم والتعليم الإلكتروني.	4.400	0.707	3
	الكلي	0.342	0.617	

يوضّح الجدول رقم (4) أنَّ المتوسط الحسابي الكلّي لهذا المجال قد بلغ (4.342) وبانحراف معياري مقداره (0.607). وأنَّ هذا المتوسط الحسابي يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

أمَّا من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال فقد تراوحت بين (4.840) و(4.130). أي أنها تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً، باستثناء الفقرات (30، 34 35) فقد وقعت ضمن مدى (درجة موافقة كبيرة).

وبكلمات أخرى، فإنَّ هنالك اتفاقاً بين أفراد عيِّنة البحث على اعتماد هذه المعايير بالنسبة لهذا المجال (البرامج الدراسية) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

4 - مجال التعلم والتعليم:

فيما يلي جدول يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال التعلم والتعليم

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال التعلم والتعليم

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
38	تحرص الجامعة على إدارة عمليات التعلم والتعليم بما يكفل وصول جميع الطلاب إلى مستويات الإتقان المقررة أو تجاوزها.	4.280	0.737	5
39	توظيف استراتيجيات التعلم والتعليم الحديثة التي تعتمد أساليب التعلم الذاتي التعليم المفرد والتعلم بوساطة الفريق والتعلّم بالاستقصاء والاكتشاف.	4.240	0.879	6
40	توظيف استراتيجيات التعلمُّ والتعليم التي تساعد على تنمية التفكير الناقد لدى الطلاب والقدرة على صناعة القرارات الإبداعية وحلٍّ المشكلات التي تواجههم.	4.280	0.890	5
41	توفير بيئة تعليمية غنية ومثيرة لعملية التعلّم والتعليم ومحفِّزة وجاذبة للطلاب للاستفادة القصوى من الخدمات والتسهيلات والتربوية التي توفرّها الجامعة.	4.320	0.748	4

42	توفير البرامج التدريبية لأعضاء هيئة التدريس وإتاحة فرص التنمية المهنية المستمرة.	4.360	0.700	3
43	توفير الدعم لأعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من المشاركة في المؤتمرات والندوات والمشاغل التربوية لإثراء خبراتهم المهنية .	4.440	0.583	2
44	التنويع في استراتيجيات التعلّم والتعليم لتلبية الاحتياجات التربوية المتنوعة والمتمايزة لدى الطلاب من جهة والتي تستجيب للتنوع في قدرات الطلاب المتفاوتة (ضعاف التحصيل متوسط التحصيل المتفوقون والموهوبون والمبدعون ذوو الاحتياجات الخاصة الخ) من جهة أخرى.	4.08	0.909	7
45	تنفيذ مشروعات وتجارب تطويرية في الجامعة تتصف بالأصالة والتجديد والتنوع وتسهم في تطوير استراتيجيات التعلم والتعليم.	4.240	0.831	6
46	توظيف البحوث الإجرائية والميدانية لتحسين جودة عمليات التعلم والتعليم وتطويرها.	4.040	0.840	8
47	توفير استراتيجيات للتعلّم والتعليم بديلة لكي يختار منها الطلاب ما يناسبهم وفقاً للاختلافات فيما بينهم في الظروف الاجتماعية والاقتصادية.	4.000	1.080	9
48	توظيف تكنولوجيا التعلّم والتعليم (الكمبيوتر الإنترنت مؤتمرات الفيديو ..الخ)ليتمكن الطلاب من مواكبة التطورات والمستجدات في مجال تخصصاتهم.	4.520	0.770	1
49	تعتمد الجامعة آلية لإقامة شراكة مع المجتمع المحلي لاستثمار وتوظيف الموارد والإمكانات لإثراء وتعزيز عمليات التعلّم والتعليم التي توفرها الجامعة.	4.240	0.931	6
50	يتمُّ اختيار أعضاء هيئة التدريس وتعيينهم وفقاً لمعايير دقيقة وإجراءات واختبارات صارمة معتمدة على تحصيلهم العلمي وسجلهم الأكاديمي المتراكم.	4.360	0.907	3
	الكلّي	4.262	0.6249	

يوضِّح الجدول رقم (5) أنَّ المتوسط الحسابي الكلِّي لهذا المجال قد بلغ (4.262) وبانحراف معياري مقداره (0.6249). وأنَّ هذا المتوسط يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

أمَّا من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجـــال فقــد تراوحـــت بـــين (4.520) و(4.000). أي أنَّها تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً، باستثناء الفقرات (47، 49 50) فقد وقعت ضمن مدى (درجة كبيرة).

وبكلمات أخرى، فإنَّ هنالك اتفاقاً بين أفراد عيِّنة البحث على اعتماد هذه المعايير بالنـــسبة لهذا المجال (التعلُّم والتعليم) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

5 - مجال مصادر التعلُّم والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات:

فيما يلي جدول يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال مصادر التعلُّم والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات:

الجدول(6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال مصادر التعلُّم والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
51	تتوافر في الجامعة الغرف الصفية بما يتناسب مع أعداد الطلاب في الجامعة.	4.640	0.567	3
52	تتوافر في الجامعة القاعات والمدرجات الكافية لعقد الورش والمشاغل والنشاطات والندوات والمؤتمرات.	4.640	0.490	3
53	تتوافر في الجامعة المختبرات (مختبر اللغات مختبرات الحاسوب المختبرات العلمية بما يتناسب مع أعداد الطلاب في الجامعة).	4.600	0.500	4
54	تتوافر الشروط الصحية وشروط السلامة العامة في الغرف الصفية والقاعات والمدرجات والمختبرات فضلاً عن توافر التدفئة شتاء والتبريد صيفاً.	4.560	0.507	5
55	يتوافر في الجامعة الساحات والملاعب الرياضية الكافية لممارسة الطلاب نشاطاتهم الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية.	4.520	0.586	6
56	تقيم الجامعة علاقات مع المجتمع المحلي لاستخدام مصادر التعلُّم الوجودية في النوادي والبلديات والجمعيات والشركات وبالمقابل تفتح الجامعة أبوابها لأبناء المجتمع المحلي لاستخدام مصادر التعلُّم فيها.	4.000	1.000	10
57	يتوافر في الجامعة مكتبة في مبنى مستقل وملائم وبمساحة كافية ومناسبة لأعداد الطلاب وبعيدة عن الضوضاء والضجيج.	4.560	0.870	5
58	مكتبة الجامعة مصممة وفقاً لمواصفات هندسية وصحية مناسبة و يتوافر فيها شروط التكييف والإضاءة المناسبة.	4.480	0.872	7
59	يتوافر في المكتبة أثاث مناسب وأنيق ومريح.	4.440	0.712	9
60	يتوافر في المكتبة الكتب والمراجع والدوريات والموسوعات العلمية المناسبة للتخصصات التي تقدمها الجامعة.	4.250	0.586	6
61	تعتمد المكتبة على سياسة فعالة لتنمية محتوياتها من المصادر والمراجع والدوريات لمواكبة النتاج العلمي والمعرفي في العالم ويتمُّ تحديثها باستمرار.	4.480	0.653	7
62	توفر المكتبة الخدمات المعلوماتية المباشرة بوساطة الحاسوب والإنترنت.	4.720	0.542	1
63	يتوافر في المكتبة كادر إداري وفني مؤهّل ومختص.	4.480	0.653	7
64	تستخدم المكتبة نظاماً إلكترونياً لحوسبة جميع محتوياتها من المصادر والمراجع والدوريات.	4.600	0.707	4

65	ترتبط المكتبة إلكترونياً بمكتبات الجامعات الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية.	4.680	0.557	2
66	تعقد الجامعة اتفاقات مع المكتبات الجامعية الأخرى ومكتبات البلديات والجمعيات والشركات لتمكين طلاب الجامعة من الاستفادة من الخدمة التي تقدمها هذه المكتبات.	4.440	0.768	8
67	ترتبط المكتبة إلكترونياً مع قواعد المعلومات الدولية.	4.520	0.770	6
68	تعتمد المكتبة نظماً للفهرسة والتصنيف المعروفة عالمياً مثل نظام مكتبة الكونغرس ونظام ديوان العشري.	4.640	0.569	3
69	تقدّم الجامعة خدمة المكتبة لطلبتها وباحثيها بعد ساعات الدوام الرسمي وخاصة فيما يتعلق بالربط الإلكتروني عن طريق شبكة الإنترنت من منازلهم.	3.960	1.274	11
	الكلّي	4.510	0.4505	

يوضّح الجدول رقم (6) أنَّ المتوسط الحسابي الكلّي لهذا المجال قد بلغ (4.510) بانحراف معياري مقداره (0.4505). وأنَّ هذا المتوسط يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

أمَّا من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال فقد تراوحت بين (4.720) و(3.960). أي أنَّها تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً، باستثناء الفقرة رقم (69) حيث تقع ضمن مدى (درجة موافقة كبيرة).

وبكلمات أخرى، فإنَّ هنالك اتفاقاً بين أفراد عيِّنة البحث على اعتماد هذه المعايير بالنسبة لهذا المجال (مصادر التعلم والمكتبات والتكنولوجيا المعلومات) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

6 - المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية

فيما يلي جدول يوضّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية:

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
70	يتوافر في الجامعة المباني التي تراعي شروط الصحة والسلامة العامة.	4.440	0.583	3
71	يتوافر في الجامعة القاعات والساحات والملاعب المناسبة لممارسة الطلاب لنشاطاتهم.	4.320	0.690	5
72	يتوافر في الجامعة مساحات تتناسب مع أعداد الطلاب .	4.200	0.866	6
73	يتوافر في الجامعة مواقف مستقلة وآمنة لسيارات العاملين في الجامعة والطلاب.	4.160	0.943	7
74	توفر الجامعة التأمين الصحّي لأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب .	4.520	0.653	2
75	توفر الجامعة التأمين أو الضمان الاجتماعي لأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب.	4.600	0.577	1
76	توفر الجامعة التأمين على الحياة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين.	4.400	0.957	4
77	توفر الجامعة مكافأة نهاية الخدمة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين.	4.600	0.646	1
78	توفر الجامعة صندوق ادخّار لأعضاء هيئة التدريس والادرايين.	4.520	0.714	2
79	توفر الجامعة الخدمات المتعلقة بنقل الطلبة(الحافلات) من وإلى الجامعة وأماكن وقوفها ومراكز انتقالها وأوقات انطلاقها.	3.760	1.363	8
80	توفر الجامعة الخدمات المقدمة للطلبة (الكافتيريا النوادي مراكز بيع الكتب...).	4.520	0.653	2
	الكلي	4.367	0.5474	

يوضّح الجدول رقم (7) أنَّ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال قد بلغ (4.367) بانحراف معياري مقداره (0.5474) وأنَّ هذا المتوسط يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

أمَّا من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال فقد تراوحت بين (4.600) و(3.760). أي أنها تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً، باستثناء الفقرة رقم (79) حيث تقع ضمن مدى (درجة موافقة كبيرة).

وبكلمات أخرى، فإنَّ هنالك اتفاقاً بين أفراد عيِّنة البحث على اعتماد هذه المعايير بالنسبة لهذا المجال (المرافق والتسهيلات والخدمات التربوية) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

7 - مجال البحث العلمي

فيما يلي جدول يوضِّح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال البحث العلمي:

الجدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال البحث العلمي

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
81	تعدُّ الجامعة البحث العلمي أحد وظائفها المحورية وهدفاً رئيسياً.	4.600	0.577	2
82	يشتمل الهيكل التنظيمي للجامعة على عمادة خاصة بالبحث العلمي.	4.640	0.638	1
83	ترصد الجامعة في موازناتها السنوية مخصصات مالية كافية لدعم نشاطات البحث العلمي.	4.560	0.712	3
84	تعتمد الجامعة إجراءات إدارية سهلة وسريعة لتوفير الدعم المالي لبحوث أعضاء هيئة التدريس والطلبة.	4.320	0.900	5
85	تقوم الجامعة بتشكيل ودعم الفرق النحتية المؤسسية لإجراء دراسات حول الأولويات البحثية في القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية وتوجيه أعضاء هيئة التدريس بدراسات وفقاً لترتيب تلك الأولويات.	4.320	0.900	5
86	تقوم الجامعة بإجراء بحوث حول المشكلات التي يواجهها المجتمع واستخدام نتائج هذه البحوث لمعالجة هذه المشكلات.	4.080	1.115	8

87	تقوم الجامعة بإجراء البحوث الموجهة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.	4.240	0.879	7
88	تقيم الجامعة اتفاقيات وعلاقات تعاون مع الجامعات ومراكز البحوث الإقليمية والعالمية من أجل إجراء البحوث المشتركة وعقد المؤتمرات والندوات العلمية وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب.	4.400	0.577	4
89	تقيم الجامعة شراكات وتبرم عقوداً مع قطاعات الإنتاج والخدمات لتنفيذ بحوث تطبيقية/تطويرية لهذه القطاعات مقابل أجور.	4.080	1.152	8
90	تعقد الجامعة البرامج التدريبية لتأهيل الأكاديميين والادريين والطلاب في مجال البحث العلمي وتدعم مشاركاتهم في البرامج التدريبية والندوات والمؤتمرات والورش المتعلقة بالبحث العلمي.	4.280	0.980	6
الكلي		4.532	0.6893	

يوضح الجدول رقم (8) أنَّ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال قد بلغ (4.532) بانحراف معياري مقداره (0.689) وأنَّ هذا المتوسط يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

أما من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال فقد تراوحت بين (4.640) و(4.080) أي أنها تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً، باستثناء الفقرات (86 89)، حيث تقعان ضمن مدى درجة موافقة كبيرة.

وبكلمات أخرى، فإن هنالك اتفاقاً بين أفراد عيّنة البحث على اعتماد هذه المعايير بالنسبة لهذا المجال (البحث العلمي) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

8 - مجال التمويل:

فيما يلي جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال التمويل:

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال التمويل

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
91	يتوّفر لدى الجامعة التمويل الكافي الذي يتناسب مع وظائف الجامعة ودورها وأهدافها.	4.200	1.041	8
92	تعتمد الجامعة في إعداد موازنتها على نظام موازنة الأداء أو موازنة البرامج أو المشاريع بدلاً من نظام موازنة الأبواب والبنود بهدف زيادة الكفاءة والفاعلية في الإنفاق.	4.120	1.130	10
93	تعتمد الجامعة نظاماً للرقابة المالية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتقليص الهدر.	4.480	0.510	2
94	تخضع النفقات التي تصرفها الجامعة إلى عمليات تدقيق من قبل مدقّقين متخصصين ممّن هم داخل الجامعة وخارجها.	4.520	0.510	1
95	تحشد الجامعة موارد إضافية من خلال إبرام عقود مع قطاعات الإنتاج والخدمات لتقديم خدمات استشارية وبحوث وبرامج تدريبية لهذه القطاعات لقاء رسوم معينة.	4.360	0.952	4
96	تخصص الجامعة جزءاً من موازنتها للاستثمارات المالية لتأمين دعم مالي إضافي للجامعة.	4.120	1.166	10
97	تخصص الجامعة مفهوم الجامعة الاستثمارية أو الجامعة المنتجة أو جامعة الصناعة بحيث تتمكن الجامعة من تمويل نفسها ذاتياً فضلاً عن تحقيق الأرباح.	3.920	1.256	11
98	تعتمد الجامعة نظماً حديثة في إعداد موازنتها من مثل: ❖ نظام التخطيط/ البرمجة / الموازنة(PPBS). ❖ نظام التخطيط/ التقويم/ المراجعة (PERT).	4.160	0.898	9
99	تقيم الجامعة صندوقاً للبحث العلمي في الجامعة بهدف تقديم الدعم المالي للباحثين من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب.	4.400	0.817	3
100	تستدرج الجامعة الهبات والمنح لتوفير دعم مالي إضافي للجامعة من الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية البنوك والمصانع والشركات غرف الصناعة والتجارة البلديات صندوق الزكاة اتحاد الجمعيات الخيرية الأفراد الموسرون لقاء تقديم الاستشارات وإجراء الدراسات وعقد البرامج التدريبية التي تحتاجها هذه الفعاليات.	4.160	1.281	9

101	تخصص الجامعة وحدة خاصة هدفها استثمار أموال ومدخرات الجامعة بمختلف المشاريع وذلك بعد إجراء الدراسات والبحوث ودراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع لتحقيق الربح الذي يستخدم في تمويل الجامعة (وحدة الإستثمار).	4.320	1.108	5
الكلي		4.251	0.790	

يوضح الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال قد بلغ (4.251) بانحراف معياري مقداره (0.790) وأن هذا المتوسط يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

أما من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال فقد تراوحت بين (4.520) و(3.920) أي أنها تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً، باستثناء الفقرات (92، 96 97 100) حيث تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة.

وبكلمات أخرى، فإن هناك اتفاقاً بين أفراد عينة البحث على اعتماد المعايير بالنسبة لهذا المجال (التمويل) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

9 - مجال الرقابة والمساءَلة والتقويم:

فيما يلي جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال الرقابة والمساءَلة والتقويم:

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال الرقابة والمساءلة والتقويم

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
102	تعتمد الجامعة نظاماً للرقابة الإدارية للتحقق من تفيق أهداف الجامعة على نحو كفء وفعّال	4.560	0.65	2
103	تستخدم الجامعة نظام الرقابة الداخلية والخارجية للتأكد من مدى مطابقة إجراءات العمل لأهداف الجامعة.	4.680	0.56	1
104	تستخدم الجامعة نظاماً للمساءلة الإدارية للعاملين(أكاديميين وإداريين) للتأكد من مدى التزامهم بتحقيق أهداف الجامعة.	4.560	0.58	2
105	تعتمد الجامعة نظاماً للتقويم المستمر لأداء الكوادر الأكاديمية والإدارية للتحقق من مدى كفاءة وفاعلية أدائهم لتحقيق أهداف الجامعة.	4.480	0.71	5
106	تعتمد الجامعة أساليب متنوعة لتقويم أداء الطلاب وتحصيلهم من مثل : الاختبارات التقارير المشاريع الاكتشافات والانجازات البحوث...الخ	4.520	0.65	4
107	تستخدم الجامعة أدوات مختلفة لتقويم أداء العاملين من مثل: الاستبيانات سلالم التقدير الملاحظة المقابلة دراسة السجلات...الخ.	4.360	1.04	6
108	توظف الجامعة نتائج التقويم لتقديم تغذية راجعة للفئات المستهدفة (أكاديميين إداريين طلاب) بالتقويم بهدف التحسين والتطوير.	4.360	1.15	7
الكلي		4.503	0.55	

يوضح الجدول رقم (10) أنَّ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجـــال قـــد بلـــغ (4.503) بانحراف معياري مقداره (0.55) وأن هذا المتوسط يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيـــرة جداً.

أما من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجـــال فقـــد تراوحـــت بـــين (4.503) و(4.36) أي أنها تقع جميعها ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً.

وبكلمات أخرى، فإن هنالك اتفاقاً بين أفراد عيِّنة البحث على اعتماد المعايير بالنسبة لهـــذا المجال (الرقابة والمساءلة والتقويم) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

مجال المخرجات:

فيما يلي جدول يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافـــات المعياريـــة لمعـــايير مجـــال المخرجات:

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعايير مجال المخرجات

ت	المعايير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة
109	تحرص الجامعة على تأمين مخرجات تعليميـــة ذات جـــودة عالية قادرة على التنافس المحلي والإقليمي والدولي في إطار العولمة.	4.465	0.700	1
110	تؤمن الجامعة المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ومطلبي التنمية الشاملة والمستدامة.	4.320	0.690	2
111	تؤمن الجامعة جهازاً إداريا متخصـــصاً لمتابعـــة الخـــريجين لتعرّف الوظائف والمهن التي وجد الخريجون فيها فرصـــاً للعمل فضلاً عن تعرّف الوظائف والمهن الراكدة أو المشبعة	4.040	1.241	3

	التي لا يجد الخريجون فرصاً للعمل بها وذلك بهدف مراجعة سياسات القبول المعتمدة وتوجيه الطلاب للتخصصات المطلوبة في سوق العمل.			
112	تقوم الجامعة بإجراء دراسات متابعة للتعرف على مدى فاعلية أداء الخريجين في الوظائف والمهن التي التحقوا بها وتقوم بمراجعة الخطط الدراسية والمقررات وتضمينها المهارات الجديدة التي يتطلبها سوق العمل.	4.00	1.225	4
113	تقوم الجامعة بإجراء التسهيلات وتقدم الدعم المالي لإقامة نادي الخريجين وتقيم قنوات الاتصال المستمرة معهم والحصول على جوانب القصور في المهارات التي اكتسبوها خلال دراستهم في الجامعة.	3.840	1.248	7
114	تقيم الجامعة يوماً للخريجين كل عام يتم فيه دعوتهم إلى الجامعة (يوم الخريجين) وتقام فيه النشاطات والندوات الاجتماعية والثقافية والعلمية ويتم تزويدهم بالمستجدات في مجال تخصصاتهم.	3.880	1.424	6
115	تقيم الجامعة قاعدة بيانات لخريجيها ويتم ربطها على شبكة الإنترنت(موقع الجامعة) لتسهيل عملية الاتصال بهم.	4.000	1.472	4
116	تعقد الجامعة للخريجين وبمختلف المناطق الجغرافية لتسهيل عملية الاتصال مع مختلف الخريجين.	3.800	1.291	8
117	تعقد الجامعة ندوات ورش عمل للطلبة الخريجين(في آخر الفصل الدراسي) هدفها تدريب الطلبة على كتابة سيرهم الذاتية وتعلم فن الحوار والمقابلة.	3.960	1.241	5
118	تعقد الجامعة لقاءات مع أصحاب المؤسسات والشركات لتقويم أداء الخريجين (في نهاية كل فصل دراسي).	4.040	1.274	3
الكلي		4.052	1.0709	

يوضح الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال قد بلغ (4.052) بانحراف معياري مقداره (1.0709) وأن هذا المتوسط يقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة.

أما من حيث المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المجال فإن الفقرات (109، 110) قد حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة جداً، في حين أن باقي الفقرات قد حصلت على متوسطات حسابية تقع ضمن مدى درجة موافقة كبيرة.

وبكلمات أخرى، فإن هنالك اتفاقاً بين أفراد عيِّنة البحث على اعتماد المعايير بالنسبة لهذا المجال (المخرجات) في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.

التوصيات:

اعتماداً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث، فيما يلي عدد من التوصيات:

1 -نظراً لحصول إجماع (بدرجة كبيرة جداً) لدى أفراد عينة البحث حول معايير أو مقاييس الاعتماد وضبط الجودة والمتضمنة في أنموذج الاعتماد وضبط الجودة المستخدم في هذا البحث، فإن الباحث يوصي بتبني هذا الأنموذج واستخدامه في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي للحكم على اعتماد وجودة هذه المؤسسات.

2 -أن تقوم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بإجراء دراسات وبشكل دوري (كل 3 - 5 سنوات) باسم "دراسة التقييم الذاتي" لتعرّف على جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه هذه المؤسسات، ولكي تشكل هذه الدراسة المرجعية للجان الاعتماد وضبط الجودة الخارجية للحكم على كفاءَة هذه المؤسسات وجودة أدائها.

3 -أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بإنشاء وحدة إدارية خاصة بالجودة باسم "وحدة الاعتماد وضبط الجودة" على أن تكون هذه الوحدة مستقلة إدارياً وفنياً ومالياً لضمان قيامها بدورها بموضوعية ونزاهة.

4 -أن يتم الاعتراف بالإدارة الجامعية كمهنة وأن لا تتاح الفرصة لأي فرد باحتلال منصب إداري في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي (رئيس، نائب رئيس، عميد، رئيس قسم، مدير وحدة إدارية) ما لم يحصل على دبلوم (إجازة إدارة) في الإدارة الجامعية.

5 -أن تستخدم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي آلية للتقويم والمتابعة المستمرة للتحقق من كفاءَة وفاعلية الأداء فيها.

6 -أن تقوم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بعقد البرامج التدريبية للكوادر الأكاديمية والإدارية العاملة في هذه المؤسسات بهدف تطوير وتحسين الأداء وعلى نحو مستمر.

7 -أن تقوم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بتشجيع الكوادر الأكاديمية والإدارية على المشاركة في المؤتمرات والندوات الخارجية والتي تعالج قضايا تتعلق بالإدارة الجامعية، وتوفير الدعم المالي للمشاركين.

8 -أن تقوم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بنشر وتعميم "ثقافة الجودة" في هذه المؤسسات.

9 -دعوة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي إلى تقديم برنامج ماجستير في تخصص الاعتماد وضبط الجودة.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

-اتحاد الجامعات العربية، مكتب التنسيق والتقويم والاعتماد (2003). دليل التقويم الذاتي والخارجي والاعتماد العام للجامعات العربية أعضاء الاتحاد. عمان.

-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة. المكتب الإقليمي للدول العربية 1996، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 202ص.

-بشور، منير (1996). "معالم من تاريخ التعليم العالي وجغرافيته في لبنان". مجلة دراسات لبنانية، العدد 3/ 4.

-الجامعة اللبنانية، (2002). دليل التقييم الذاتي في الجامعة اللبنانية. اللجنة العليا للتقييم الذاتي، 127ص.

-الجامعة اللبنانية (2004). التقييم الذاتي للجامعة اللبنانية، الجزء الأول: التقرير التوليفي. 145ص.

-سلطنة عمان (2001). التشريعات الخاصة بالتعليم العالي الخاص في سلطنة عمان. مسقط: وزارة التعليم العالي، المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة.

-السودان، (2003، سبتمبر). التقويم - نشرة تعريفية دورية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الهيئة العليا للتقويم والاعتماد، العدد 1.

-مجلس النواب، لجنة التربية والتعليم العالي والثقافة (2003). مشروع اقتراح قانون لتنظيم التعليم العالي الخاص، مسودة معدّلة ومنقحة.

-مكتب التربية العربي لدول الخليج (1987، نيسان/ ابريل). الندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج. بغداد: الجمهورية العراقية، 217ص.

-المملكة الأردنية الهاشمية (2003). تشريعات التعليم العالي. عمان: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

-المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية (1998). دليل منهجي للتقويم الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي. إعداد عمر الشيخ وعبدالرحمن عدس. تونس.

-اتحاد الجامعات العربية (2002). دليل التقييم الذاتي والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي. عمّان.

-النهار، تيسير وسلامة، رمزي (1997). ضمان النوعية في التعليم العالي. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

-سلامة، رمزي (1999). التقييم الذاتي للمؤسسة التربوية. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

-سلامة، رمزي (2004 -أ). معايير لضمان جودة البرامج التعليمية في التعليم العالي. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

-وهبة، نخلة (2003). مسألة النوعية في التربية: الجودة. بيروت: دار نوفل.

-اليونسكو (1997). التوصية الدولية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي وشهاداته.

-البنك الدولي. بناء مجتمعات المعرفة: التحدّيات الجديدة التي تواجه التعليم العالي. القاهرة: مركز معلومات قرّاء الشرق الأوسط (ميريك) 2003.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- AUB Web Sitle: www.aub.edu.lb. "List of Documents Reviewed by Task Teams". Published as "Appendix B" in: The Self-Study Final Report, "Accreditation" website on the AUB Home page:http://staff.aub.edu.lb/~webaccr/.
- Council for Higher Education Review (2001). Council for Higher Education Accreditation Almanac of External Quality Review. Washington, DC: Council for Higher Education Review.
- MSCHE 1, Commission on Higher Education, Middle States Association of Colleges and Schools (1997). Candidacy for Accreditation. The Middle States Commission on Higher Education. Philadelphia: Pennsylvania 19104.
- MSCHE 2, Commission on Higher Education, Middle States Association of Colleges and Schools. Characteristics of Excellence in Higher Education: Eligibility Requirements and Standards of Accreditation. Philadephia: The Middle States Commission on Higher Education.
- MSCHE 3, Commission on Higher Education, Middle States Association of Colleges and Schools. Designs for Excellence: Handbook for Institutional Self-Study. The Middle States Commission on Higher Education. Philadelphia.
- Von Alt, Kenneth A. (ed.) (2003). Accredited Institutions of Post Secondary Education, Directory of Accredited Institutions, Professionally Accredited Programs, and Candidates for Accreditation (2002-2003). Washington, DC: American Council on Education, The Council for Higher Education Accreditation (CHEA).

- The Joint Committee on Standards for Educational Evaluation (1981). Standards for Evaluations of Educational Programs, Projects, and Materials. New York: McGraw-Hill.
- The World Bank (1990). White Paper on Higher Education (Internal Document). Washington.
- The World Bank (2000). Higher Education in Developing Countries: Peril and Promise. Washington.
- UNESCOL CEPES (2004). Quality Assurance and Accreditation: A Glossary of Basic Terms and Definitions. Bucharest.
- UNESCOL OECD (2005). Guidelines for Cross-Border Provision of Higher Education. Paris.
- Van Damme, Dirk (2004). Standards and Indicatiors in Institutional and Programme Accreditation in Higher Education: A Conceptual Framework and a Proposal. In L. Vlasceanu and L. Conley Barrows, Indicators for Institutional and Programme Accreditation in Higher/Tertiary Education. Bucharest: UNESCO-CEPES.

ثالثاً: مواقع الإلكترونية:

- www.wascweb.org.
- www.sacscoc.org.
- www.nwccu.org.
- www.ncacihe.org.
- www.neasc.org.
- www.wascweb.org.
- www.nische.org.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2009/10/20